

سد فجوة تمويل المناخ

ورقة موقف مؤتمر
الأطراف COP29 لعام
2024



مقدمة

الطقس المتطرف يقوض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتكلفة التقاعس عن العمل المناخي تفوق تكلفة العمل المناخي

لقد أصبحت حرائق الغابات الضارية والفيضانات المدمرة وموجات الحر الشديدة تشكل تهديدا متزايدا. فمن الولايات المتحدة إلى الفلبين، ومن الأمازون إلى القرن الأفريقي إلى أوروبا، لا تزال الدول في جميع أنحاء العالم تعاني من أحداث الطقس المتطرفة التي تؤثر على ملايين الأرواح.

تتساقط سجلات المناخ مثل أحجار الدومينو، كان صيف عام 2024 الأكثر سخونة على الإطلاق، محطماً بذلك السقف الذي تم الوصول إليه في عام 2023، عندما خنقت الحرارة الشديدة قارات متعددة وارتفعت درجة حرارة المحيطات إلى مستويات عالية مثيرة للقلق، مما أثار تحذيرات شديدة بشأن تأثيرات تغير المناخ. تقرير حالة [المناخ العالمي](#) يوضح كيف يعمل الطقس المتطرف على تقويض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يهدد رؤية منظمة CARE لعالم من الأمل والشمول والعدالة الاجتماعية، حيث يتم التغلب على الفقر ويعيش الناس بكرامة وأمان. إن تكلفة التقاعس عن العمل المناخي أعلى من تكلفة العمل المناخي.

إن تغير المناخ يؤثر علينا جميعا ولكن أولئك منا المعرضين للخطر هم بالفعل يعانون أكثر من غيرهم. وتمتد تأثيراته إلى قضايا مثل الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين والأمن الغذائي، فضلا عن المخاطر المعقدة المتعلقة بالبنية التحتية والسياسة والأمن. إن تغير المناخ يشكل "عاملاً مضاعفاً للتهديدات": فهو يؤدي الي تضخيم التفاوتات القائمة وواجه عدم المساواة، ويحطم الصوامع التي تملي علينا كيفية تعاملنا مع تحديات التنمية.

تتأثر النساء والفتيات في المجتمعات الفقيرة الضعيفة بشكل غير متناسب، ومع ذلك فقد ساهمن أقل من غيرهن في أزمة المناخ وتم تهميشهن من المحادثات حول كيفية الاستجابة لها.

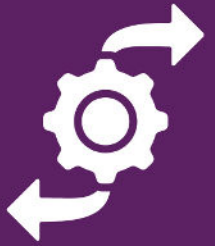
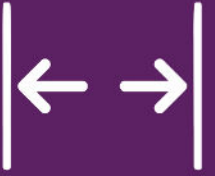
نحن في منظمة CARE نحاول أن نرى الصورة كاملة: بصفتنا مدافعين نأخذ خبرتنا كوكالة إنسانية وتنموية عمرها 75 عاماً إلى المفاوضات. وبينما نقف على الخطوط الأمامية لأزمة المناخ، نرى أيضاً القوة والمرونة والقدرة على التكيف من خلال الدعوة إلى سياسات وإجراءات مناخية شاملة وعادلة وتحولية بين الجنسين. تهدف منظمة CARE إلى تعزيز وتقوية قدرة الأشخاص الأشد فقراً والأكثر تهميشاً المتواجدين في الخطوط الأمامية لحالة الطوارئ المناخية على الصمود والمثابرة.

تتجه الأطراف إلى مؤتمر المناخ في باكو، أذربيجان، للاتفاق على هدف جديد لتمويل المناخ لما بعد عام 2025، وهو المعروف باسم "الهدف الجماعي الكمي الجديد" (NCQG). لا يتعلق الأمر بالمال فقط: فمع مراجعة خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (Gender Action Plan)، من الضروري للأطراف التأكد من أن المساواة بين الجنسين أمر أساسي ومحوري لهذا الهدف المالي الجديد وجميع القضايا الأخرى المطروحة على طاولة المفاوضات.

في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين (COP29)، المعروف باسم مؤتمر المناخ المالي، تتطلع منظمة CARE إلى التزام الأطراف بهدف طموح ومناسب للغرض وسريع الاستجابة لتمويل المناخ، ودمج نهج النوع الاجتماعي الذي يحمي الفئات الأكثر ضعفاً.

المطالب الرئيسية لمؤتمر الأطراف التاسع والعشرين (COP29)

- ❖ يتعين على الدول المتقدمة أن تزيد من تمويل المناخ، من خلال توفير تريليون دولار من الدعم العام السنوي للهدف الكمي الجماعي الجديد لما بعد عام 2025. وينبغي أن يستند الهدف إلى الحقوق والاحتياجات، وأن يُصرف في المقام الأول في شكل منح لتجنب زيادة الأعباء المالية على الدول المدينة، بالإضافة إلى المساعدات الإنمائية الرسمية القائمة.
- ❖ ينبغي الهدف الكمي الجماعي الجديد (NCQG) أن يسد فجوة تمويل التكيف مع المناخ، وتضمن الوصول الفعال وتدفق تمويل التكيف لدعم الفئات المهمشة، وخاصة المبادرات المحلية التي تقودها النساء والمنظمات المحلية. ينبغي استكمال برنامج عمل ليما وخطة العمل المتعلقة بالمساواة بالنوع الاجتماعي وجعلها أكثر تقدمية وتحويلاً وشمولاً، وتوفير التمويل الكافي للمناخ من أجل التنفيذ.
- ❖ يجب تجديد صندوق الخسائر والأضرار بالكامل، بما يتناسب مع المسؤولية التاريخية عن العدالة المناخية التي تتحملها الدول المتقدمة في مجال العدالة المناخية. وينبغي أن يوفر إطار الحوكمة دعماً تقنياً ومالياً يسهل الوصول إليه ولا يؤدي إلى استنادة لتلبية احتياجات الدول النامية.
- ❖ ينبغي للأطراف أن تدعم وتمول إجراءات الزراعة ونظام الغذاء القادرين على الصمود في مواجهة تغير المناخ لمعالجة أزمة الغذاء التي يواجهها ما يقرب من 300 مليون شخص، والتي تؤثر بشكل خاص على النساء. وتؤدي الأحداث المناخية المتطرفة إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، حيث تعاني المجتمعات التي لديها شهدت العديد من الدول فيضانات أو جفاف أو عواصف، وتواجه نقصاً في الغذاء لمدة تصل إلى خمس سنوات بعد وقوع هذه الكوارث.
- ❖ يتعين على الدول المتقدمة أن تزيد من المساهمات المحددة وطنياً بشكل أقوى وأكثر طموحاً بحلول عام 2025، وذلك من خلال زيادة قدرة الطاقة المتجددة ثلاث مرات، والتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، وتوفير التمويل المتاح وتطوير التكنولوجيا للدول النامية.



1 التمويل من أجل العدالة المناخية

في عام 2009، تعهدت الدول المتقدمة بدعم أنشطة التكيف مع تغيرات المناخية والتخفيف من آثارها في الدول النامية. وتعددت بتوفير تمويل إضافي جديد وموسع لا يقل عن 100 مليار دولار سنوياً في عام 2020. وفي عام 2015، مدد اتفاق باريس أيضاً التزامات الدعم المالي لمجموعة الدول المتقدمة في المستقبل.

لقد ظل هذا مجرد وعد فارغ إلى حد ما. وتؤكد [الدول المتقدمة](#) أن الهدف قد تحقق بحلول عام 2022، إلا أن معظم ما يسمى "التمويل المناخي" يتكون من قروض يتعين على الدول النامية سدادها، وغالباً بفوائد بأسعار السوق. وقد أظهرت [منظمة أوكسفام](#) أن عنصر الدعم الحقيقي للتمويل المناخي المزعوم لا يتجاوز الثلث.

وفضلاً على ذلك، كان من المفترض أن يأتي تمويل المناخ الدولي في مقدمة المساعدات الإنمائية الرسمية للقضاء على الفقر وغير ذلك من أولويات التنمية. ومع ذلك، وجدت دراسة [تقرير رؤية مزدوجة](#) الخاص بمنظمة CARE والتي صدرت في سبتمبر 2023، أن 93% من تمويل المناخ الذي أبلغت عنه الدول الغنية بين عامي 2011 و2020 تم أخذه مباشرة من مساعدات التنمية، مما قد يهدد تقدم أهداف التنمية المستدامة.

يُظهر تقرير ["الالتزامات الجوفاء"](#) أن الدول الغنية تفتقر إلى خطط واضحة لتحقيق هدف مضاعفة تمويل المناخ بحلول عام 2025، وأن كبار مقدمي تمويل المناخ، مثل ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، يكافحون من أجل تحقيق أهداف تمويل المناخ الحالية.

يعد تمويل المناخ عنصراً أساسياً في اتفاق باريس: الهدف الكمي الجماعي الجديد (the New Collective Quantified Goal (NCQG) الذي سيتم الاتفاق عليه في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين (COP29) سيحدد حجم الموارد المالية التي يتعين على الدول المتقدمة توفيرها وتعبئتها بعد عام 2025، لدعم الدول النامية في إجراءاتها المناخية.

أهم الأولويات

- ❖ تصميم الهدف الكمي الجماعي الجديد (NCQG) في مجال تمويل المناخ لما بعد عام 2025. وينبغي أن يكون الهدف الجديد قائماً على الاحتياجات وأن يؤدي إلى زيادة هائلة في تمويل المناخ.
- ❖ توفير حوالي تريليون دولار من الدعم العام السنوي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية (بشروط معادلة للمنح). ينبغي أن يكون تمويل المناخ في المقام الأول في شكل منح، وليس قروضاً تزيد من الأعباء المالية على الدول النامية المثقلة بالديون. يُعد هذا أمراً أساسياً لتفعيل الهدف الكمي الجماعي الجديد (NCQG) العادل من الناحية الجنسانية، نظراً إلى التأثيرات الجنسانية للديون وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تفاقمت بسبب نقص الاستثمار العام في أنظمة الحماية الاجتماعية في ظل تصاعد التأثيرات المناخية.
- ❖ لا ينبغي العد المزدوج: إذ يجب أن يكون التمويل المناخي جديداً وإضافياً، ويأتي فوق التزامات المساعدات الإنمائية الرسمية القائمة. فضلاً عن ذلك، يجب أن يكون من المتطلبات الصارمة إنشاء آلية لمنع الجهات المانحة من إعادة تصنيف أي مشروع باعتباره "مرتبطاً بالمناخ" إذا كان قد تم تنفيذه في الأصل بموجب نظام مختلف.
- ❖ يجب أن يعكس الهدف الكمي الجماعي الجديد (NCQG) الحجم الحقيقي وعجلة الأزمة المناخية على المستوى المحلي، مع دعم الأساليب المحلية القائمة على المجتمع. يجب أن يكون التمويل طموحاً لمعالجة الاحتياجات الشاملة للدول النامية، ويتضمن أهدافاً فرعية لدعم التخفيف، والتكيف، وفقدان الأضرار.
- ❖ إطار قوي للشفافية والمساءلة، مع تعريف واضح للتمويل المناخي، وتقارير سنوية وإشراف فعال.
- ❖ ينبغي أن تكون أشكال التمويل مرنة لضمان وصولها إلى المجتمعات والفئات الأكثر عرضة، بما في ذلك النساء والفتيات بكل تنوعهن: الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والشباب والمزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم. وينبغي أن تكون مستجيبة للنوع الاجتماعي لمعالجة احتياجات النساء والفتيات في المجتمعات المتضررة والمشاركة في عمليات صنع القرار. كما ينبغي أن يتضمن الهدف الكمي الجماعي الجديد (NCQG) عناصر تشغيلية للموازنة للمستجيبة للنوع الاجتماعي.

العدالة المناخية هي عدالة النوع الاجتماعي

بالنسبة لمنظمة CARE، فإن المساواة بين الجنسين تشكل حجر الأساس في العمل المناخي. تأثيرات تغير المناخ تتأثر بشكل كبير بالنوع الاجتماعي، حيث تكون النساء والفتيات أكثر عرضة لخطر الظواهر المناخية المتطرفة بسبب الفقر والأعراف الثقافية.

يمثل العمل المناخي العادل بين الجنسين التزامًا أساسيًا بمعالجة القضية المتشابكة المتعلقة بتغير المناخ والمساواة بين الجنسين، مع الاعتراف بأن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة.

ومع ذلك، فإن النساء والفتيات هن أول المستجيبين في الأزمات، وفي مختلف أنحاء العالم يبادرن إلى تغيير المشهد المحتمل. فقد أعادت النساء اكتشاف المحاصيل التقليدية المقاومة للتغيرات المناخية، وطورن طرقًا جديدة لجمع مياه الأمطار والحفاظ عليها، وتعلمن آليات الإنذار المبكر لحماية مجتمعاتهن في حالة وقوع أحداث مناخية متطرفة.

إن النساء يشكلن جزءاً أساسياً من الحل لتغير المناخ، وخبرتهن وقيادتهن تشكلان المفتاح لتجاوز العوائق، لكنهن غالباً ما يبقين على هامش طاولة المفاوضات - إن كن حاضرات على الإطلاق. ويتعين على جميع الحكومات أن تغير هذا الواقع وأن تسعى إلى اتخاذ إجراءات مناخية عادلة بين الجنسين في مجالات نفوذها، على المستويين المحلي والدولي.

وعلى الرغم من بعض التقدم المحرز، لا تزال هناك فجوات كبيرة في إدماج النوع الاجتماعي على نطاق واسع في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UN Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). وسيكون مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين (COP29) حاسماً في المفاوضات المناخية بشأن النوع الاجتماعي: سيعمل على التصدي للفجوات الحرجة في التمويل المناخي، ويتعين على الدول تجديد وتعزيز خطتي العمل الهادفتين إلى إدماج المساواة بين الجنسين في سياسات وإجراءات المناخ على شكل شامل.

تمويل إجراءات التكيف

2

لا يزال التمويل غير الكافي هو التحدي الرئيسي أمام التكيف، الذي واجه طريقاً صعباً قبل الاعتراف به باعتباره أمراً بالغ الأهمية للحد من نقاط الضعف في مواجهة تغير المناخ.

في عام 2015، ساهمت جهود الدعوة التي بذلتها منظمة CARE في مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين في باريس في إرساء الهدف العالمي للتكيف (GGA) Global Goal on Adaptation (GGA). وقد شكل الهدف العالمي للتكيف، الذي أقرته اتفاقية باريس ونصت عليه المادة السابعة من المعاهدة، خطوة محورية لتعزيز القدرة على التكيف، وتعزيز القدرة على الصمود، والحد من التعرض لتغير المناخ. وقد ارتقى بالتكيف من مجرد مشروع محلي إلى طموح عالمي مدمج في جهود التنمية المستدامة ومرتبطة بأهداف التخفيف التي التزمت بها الحكومات في الاتفاقية.

في عام 2021، أطلق مؤتمر الأطراف السادس والعشرون (COP26) في جلاسكو، اسكتلندا، برنامج عمل جلاسكو-شرم الشيخ (GlaSS) بشأن الهدف العالمي للتكيف (GGA)، وهي خطة عمل مدتها عامان تهدف إلى فهم وتصوير أفضل لتحقيق الهدف العالمي في نهاية المطاف. وكان من بين أهدافها تحديد العناصر الرئيسية للهدف العالمي للتكيف، بما في ذلك المنهجيات والمؤشرات والمقاييس ومصادر البيانات لدعم تقييم تقدم التكيف وتعزيز ودعم إجراءات التكيف من خلال العمليات التي يقودها الدول.

في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين (COP27) في مصر، قدمت منظمة CARE مقترحات بشأن تطوير إطار عمل محدد: اتفق الأطراف على الشروع في البدء بإعداد هيكل تنظيمي لتوجيه تحقيق الهدف العالمي للتكيف GGA، مع خطة اعتماده في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين في دبي.

وقد مثل المؤتمر الذي عُقد في الإمارات العربية المتحدة تقدماً كبيراً في كيفية تفعيل وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف العالمي للتكيف GGA. وفي مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين تم إعداد إطار الإمارات العربية المتحدة للمرونة المناخية العالمية (UAE-GFCR)، والذي يحدد سبعة مجالات موضوعية وأربعة أبعاد مستهدفة لأهداف التكيف المناخي العالمي. كما وضع الإطار أيضاً مساراً لتحديد مؤشرات لقياس التقدم من خلال برنامج عمل مدته عامان، أطلق عليه برنامج عمل الإمارات العربية المتحدة - بيليم UAE-Belém (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 2023، الفقرة 39)، قبل مؤتمر الأطراف الثلاثين في بيليم، البرازيل.

ورغم الإجماع على ضرورة التكيف كضرورة ملحة لمعالجة أزمة المناخ، لا يزال التمويل متأخراً. فالتمويل من الدول المتقدمة والوكالات المتعددة الأطراف لا يزال يميل لصالح التخفيف، مما لا يلبي احتياجات التكيف الفورية في الدول الأكثر عرضة للخطر.

في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين، تعهدت الدول المتقدمة بمضاعفة تمويلها للتكيف بحلول عام 2025 مقارنة بمستويات عام 2019، وهي خطوة هامة لمعالجة الخلل في التوازن بين تمويل التكيف والتخفيف. ورحبت منظمة CARE بهذا التعهد، على الرغم من أنه لا يزال قطرة في بحر التمويل المطلوب.

ومع ذلك، تظهر تقارير منظمة CARE المذكورة أعلاه وتقرير فجوة التكيف لعام 2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن فجوة تمويل التكيف تزداد اتساعاً، وأن الدول المتقدمة لم تحدد بعد مساراً واضحاً للوفاء بهذا الالتزام.

أهم الأولويات

- ❖ شفافية العمليات الاجرائية وشمولها بشأن التقدم المحرز في إعداد الخرائط وتحسين وتجميع مؤشرات التكيف الحالية لتحديد الهدف العالمي للتكيف.
- ❖ المشاركة المناسبة والفعالة للخبراء الفنيين المتنوعين في إطار برنامج عمل الإمارات العربية المتحدة - بيليم (UAE-BWP)، بما في ذلك في:
 - ❖ رسم خرائط المؤشرات الحالية، ومراجعة وتحسين عملية تجميع المؤشرات؛
 - ❖ تطوير مؤشرات جديدة حسب الحاجة أو وفقاً للفجوات التي تم تحديدها في عملية التجميع؛
 - ❖ ضمان عملية شاملة، بما في ذلك التنوع الجغرافي المتوازن والاعتبار المناسب للخبراء من الدول النامية حيث يشكل التكيف قضية ذات أولوية؛
- ❖ يجب إصلاح قنوات تمويل التكيف لزيادة التخصيص وضمان الوصول للمجتمعات المهمشة من خلال الحد من الحواجز الإدارية؛ تمويل ودعم المؤسسات المحلية خاصة المجموعات والمنظمات التي تقودها النساء والفتيات، وتنفيذ المبادئ الأساسية للتكيف وبناء القدرة على الصمود بقيادة محلية.

- ❖ دعم وتمويل إجراءات الزراعة والنظام الغذائي المقاومين للمناخ لمعالجة أزمة الغذاء التي تؤثر على ما يقرب من 300 مليون شخص، ولا سيما للنساء. وتؤدي الأحداث المناخية المتطرفة إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، حيث تواجه المجتمعات التي عانت من الجفاف أو العواصف نقصًا في الغذاء لمدة تصل إلى خمس سنوات بعد وقوع هذه الكوارث. وتستمر درجات الحرارة المرتفعة في إزهاق الأرواح وسبل العيش، مما يجعل مجرد فعل زراعة الغذاء أمرًا صعبًا، وخاصة بالنسبة لأولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي. وينبغي للحكومات أن تستثمر في استعادة ممارسات التربة الصحية وحماية النظم البيئية، بما في ذلك أشجار المانغروف والغابات الداخلية، ودعم الإنتاج الغذائي المستدام، والحد من فقد الغذاء وهدره، وتعزيز الأنظمة الغذائية المستدامة، وتحسين التغذية. كما يجب أن تشمل جهود أصحاب المصلحة المتعددين أصوات مجتمعات إنتاج الغذاء، وخاصة المبادرات التي تقودها النساء، لتحقيق المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والقدرة على الصمود في مواجهة المناخ من خلال المشاريع المحلية والابتكار والتنمية.
- ❖ يجب تحديد الحلول للحد من الآثار السلبية لتغير المناخ على الصحة وفقًا لإعلان مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين بشأن المناخ والصحة. ومن بالغ الأهمية توفير التمويل لجعل الأنظمة الصحية أكثر قدرة على الصمود أمام تغير المناخ: ويشمل ذلك بناء مرافق صحية قادرة على تحمل الكوارث، والاستثمار في تدريب العاملين في مجال الصحة المجتمعية باعتبارهم جهات فاعلة حاسمة في الوقاية من حالات الطوارئ المتعلقة بالمناخ والاستعداد لها والاستجابة لها في مجتمعاتهم المحلية، بهدف منع الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء والحرارة و/أو ناقلات الأمراض والمياه والأمراض التي تنتقل عن طريق الأغذية.
- ❖ إن زيادة التمويل العالمي والمحلي أمر ضروري لدعم تطوير التعليم، ومعالجة الثغرات، وتطوير أنظمة ومتعلمين على استعداد وعلم للتعامل مع التغير المناخي من خلال تدابير التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، بما يتماشى مع إعلان جدول الأعمال المشترك بشأن التعليم وتغير المناخ الذي توافق عليه الأطراف في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرون (COP28).

النساء الرائدات في حلول التكيف

كمزارعة من السكان الأصليين في الإكوادور، نشأت فيرجينيا في نظام بيئي مرتبط بدورة المواسم لمحاصيلها الزراعية. كانت لمواسم الزراعة تواريخ وأشهر محددة، وكذلك المطر. ولكن على مدار العقد الماضي، بدأ المطر بهطل في أوقات غير اعتيادية، وأصبح الجفاف والصقيع أكثر شدة وتكراراً: بالنسبة للأم البالغة من العمر 57 عامًا والتي لديها ثلاثة أطفال، كان هذا يعني المزيد من العمل مع قلة الدخل وانخفاض الغلة.

في الإكوادور، تدير نساء مثلها معظم المزارع العائلية: فبالنسبة لهن، لا يشكل التكيف مع المناخ خطة طوارئ، بل هو كفاح يومي في أعقاب التغيرات المناخية. ومن خلال العمل مع منظمة CARE، طورت فيرجينيا المهارات والمعرفة، وأعدت اكتشاف النباتات المحلية الأكثر مقاومة لتغير المناخ، وشاركت في التدريب المخصص في المدارس الزراعية البيئية التي غيرت مصير المجتمعات الريفية.



وهي الآن تقود العديد من مجموعات التنمية المحلية، وقد بادرت إلى اتخاذ إجراءات لحماية الموارد الطبيعية، مثل المجاري المائية، وتنفيذ ممارسات استعادة النظم الإيكولوجية (الحرارة الزراعية - Agroforestry). وهي تعمل مع السلطات المحلية لإشراك النساء في صنع السياسات، كما أعدت استثمار مهاراتها في المجتمع وعملت مع منظمة CARE في أول مدرسة للزراعة الإيكولوجية للنساء في مقاطعتها. دعم مشروع منظمة CARE "إنها تزرع المستقبل" 5500 مزارعة صغيرة الحجم في فيتنام والهند والإكوادور ومدغشقر في تكيف تقنيتهن الزراعية مع تأثيرات المناخ وتوزيع مصادر دخلهن.

العمل المناخي العادل بين الجنسين

3

في مؤتمر الأطراف الخامس والعشرين (COP 25) في مدريد، اتفقت الأطراف على خطة عمل معززة لمدة خمس سنوات [برنامج عمل ليما بشأن النوع الاجتماعي](#) وخطة عمل النوع الاجتماعي (GAP) Gender Action Plan لدعم تنفيذ القرارات والتفويضات المتعلقة بالنوع الاجتماعي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي يونيو/حزيران 2024، مهدت مراجعة برنامج العمل الحالي وخطة عمل النوع الاجتماعي الطريق لخطة عمل النوع الاجتماعي المنقحة في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين (COP 29).

وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك فجوات كبيرة في ضمان دمج المساواة بين الجنسين في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتقتصر قضايا النوع الاجتماعي في الغالب على المفاوضات الخاصة بالنوع الاجتماعي، مما يحد من تأثيرها الأوسع. وتواجه نقاط الاتصال الوطنية المعنية بالنوع الاجتماعي وتغير المناخ تحديات تتعلق بالقدرات والتمويل، كما تكافح خطة العمل العالمية لتحقيق التأثيرات على مستوى الدولة. بالإضافة إلى ذلك، تضعف الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ولا تحظى المرأة بتمثيل كافٍ في صنع القرار وتنفيذه بشأن المناخ.

إن مؤتمر الأطراف لعام 2024 يمثل منصة مهمة للأطراف لتطوير برنامج العمل الجديد، مما يوفر لهم فرصة حاسمة لتعزيز التزامهم بالعمل المناخي العادل بين الجنسين.

أهم الأولويات

- ❖ الانتهاء من برنامج عمل ليما المطور وخطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لجعلها أكثر تقدمية وتحولية وشمولية، مع توفير التمويل الكافي للمناخ للتنفيذ. وتماشياً مع [تقديم دائرة المرأة والنوع الاجتماعي إلى مراجعة خطة العمل الإنمائية](#)، فمن الأهمية ضمان ما يلي:
- ❖ التماسك، من خلال دمج أهداف النوع الاجتماعي عبر جميع مسارات التفاوض وتعزيز الأنشطة الموجهة نحو العمليات لجعل خطة عمل النوع الاجتماعي (GAP) متجاوبة وفعالة.
- ❖ الوضوح، مع إدراج مؤشرات واضحة وإطارات زمنية لتتبع التقدم، سواء بشكل جماعي أو من خلال البيانات المصنفة، مع مواءمة الإجراءات على المستوى الوطني مع العمليات والموارد القائمة.
- ❖ التقاطع، للتعرف على التجارب والتأثيرات المختلفة بين الجنسين والمعالجة بناءً عليه. ومن الأمثلة على ذلك دمج البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والعرق والإثنية والجغرافيا والأصلية وحالة الهجرة والإعاقة وغير ذلك من الهويات المتقاطعة.
- ❖ كفاية الموارد المالية لتفعيل خطة عمل النوع الاجتماعي (GAP) وتمويل الإجراءات المناخية العادلة بين الجنسين.
- ❖ ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والأمنة للنساء والفتيات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والشعوب الأصلية والشباب، في حوارات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وغيرها من العمليات المناخية العالمية والوطنية. إن قيادتهم أمر بالغ الأهمية للعمل المناخي الفعال وينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من التخطيط لهذه العمليات وتنفيذها ومراقبتها، لتعزيز الشمولية ووجهات النظر المتنوعة للعمل المناخي الشامل.
- ❖ إشراك خبراء النوع الاجتماعي في جميع مراحل ومستويات تطوير سياسات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتنفيذها وتقييمها.
- ❖ التشاور مع ودمج آراء المنظمات التي تفقدها النساء ومنظمات حقوق المرأة، وخاصة من بلدان الجنوب، في حساب تحليلات المخاطر، وتطوير المشاريع وتنفيذها وتقييمها، ووضع السياسات التي تهدف إلى إفادة الفئات المهمشة.
- ❖ تخصيص الموارد اللازمة للبحث وتبادل المعرفة ودمج المعرفة المحلية والشعوب الأصلية، وخاصة المعرفة من نساء السكان الأصليين، لضمان أن تقديم تدخلات معالجة بشكل فعال حقوق واحتياجات السكان المهمشين.



التحذيرات المبكرة تنقذ الأرواح

لم يكن العمل كمنسقة لمخاطر الكوارث جزءًا من حياة أميسو ميوز. ولكن مع تزايد الفيضانات المفاجئة الناجمة عن تغيير المناخ في كوبو، قريتها في شمال الصومال، أدركت أنها لا بد أن تتحرك لحماية مجتمعها.

تعتمد سبل عيش سكان كوبو على بيع المنتجات الزراعية والحيوانية في المدن المجاورة. لكن القرية أصبحت بؤرة للفيضانات المفاجئة: ففي كل موسم مطر، فيفيض النهر الذي يمر عبرها، مما يؤدي إلى غمر القرية وتشريد الأسر، وتدمير سبل عيشهم، وترك المجتمع يكافح من أجل التعافي.

انضمت أميسو إلى إحدى لجان الإنذار المبكر (من عدد عشرين لجنة)، والتي تم إنشاؤها بمساعدة منظمة CARE في بلاد بونت وأرض الصومال. في العموم تُعتبر النساء فاعلات رئيسيات في المجتمع وكثيراً ما يكن المحرك الرئيسي للمجتمعات، ولكن صوتهن لا يزال غير مسموع: تقوم لجان الإنذار المبكر على إشراك النساء وجلبهن إلى المركز، وتدريبهن على المهارات الأساسية في إدارة الكوارث، بما في ذلك خطط العمل للاستجابة السريعة والفعالة للمخاطر الطبيعية، كما تساعد مشاركتهن النساء الأخريات في الوصول إلى أنظمة الإنذار المبكر. وفي قرية أخرى معرضة للفيضانات، قرية إلما أدير، كانت النساء عنصراً أساسياً في رفع مستوى الوعي باستراتيجيات الوقاية من الفيضانات: وشملت هذه الاستراتيجيات نقل القرية من الأراضي المنخفضة المعرضة للفيضانات إلى أرض أعلى، مما يعني ترك منازل أجدادهن وراءهن.

وبالتعاون مع منظمة CARE، تعمل لجان الإنذار المبكر كحلقة وصل مع وكالة الكوارث وتعمل على تعزيز الاستعداد للكوارث وإدارتها. ويشمل ذلك إعداد أكواس الرمال لحماية المنازل والمحاصيل إلى تطوير نظام لتبادل المعلومات من خلال محادثات الواتساب لتتمكن النشر السريع للمعلومات الهامة.

إجراءات تعويض الخسائر والأضرار المالية

4

مؤتمّر الأطراف الثامن والعشرين (COP28)، اعتمدت الأطراف في اليوم الأول قرارها الأول بشأن تشغيل صندوق الخسائر والأضرار Loss and Damage Fund (L&DF). وكانت هذه السرعة، الأولى في تاريخ المؤتمّر، بمثابة علامة فارقة في تحقيق العدالة المناخية. فقد استغرق الأمر 32 عامًا حتى تتفق الدول الغنية الملوثة على ضرورة تعويض الدول النامية عن تكلفة الخسائر الناجمة عن المناخ والتي لا تزال تتحملها. كما أثبت الاتفاق أن الضغط المشترك والمنسق من الدول النامية والمجتمع المدني مهم، وهو ما ينجح بالفعل.

وعلى مدى العقد الماضي، دافعت منظمة CARE بقوة في المفاوضات الدولية بشأن المناخ عن رفع مستوى تمويل الخسائر والأضرار ومحاسبة الدول المتقدمة. وفي السنوات المقبلة، سيقدّم الصندوق أخيراً الدعم للأشخاص الأكثر تضرراً من آثار تغيير المناخ على الرغم من مساهمتهم الأقل في ذلك. واتفقت الأطراف على المبادئ التشغيلية الرئيسية للصندوق، بما في ذلك من ينبغي أن يدفع، ومن سيستفيد، ومكان استضافة الصندوق.

ولكن هذا الإنجاز له عيوبه. أولاً، الأمانة العامة: يواصل البنك الدولي، الذي تم تحديده كمضيف لأمانة صندوق الخسائر والأضرار، الاستثمار في الوقود الأحفوري، مما يثير المخاوف بشأن ممارسات الحوكمة والالتزام بمبادئ الصندوق. ثانياً، المبلغ الإجمالي: لم تتمكن الحكومات من تحديد هدف تمويلي واضح للصندوق. ثالثاً، والأهم من ذلك الالتزام: الدول المسببة للانبعاثات التاريخية، وخاصة الدول المتقدمة، ليست ملزمة بالمساهمة، ومساهمتها في الصندوق تكون على أساس طوعي. وهذا شرط مقلق بشكل خاص: لدى الشمال العالمي سجل ضعيف في الالتزام بتعهداته بتمويل المناخ: لم تحقق الدول بعد هدف 100 مليار دولار المحدد والمتفق عليه في مؤتمر الأطراف الخامس عشر (COP15) في كوبنهاجن.

إن التعهدات الأولية للصندوق، والتي قدمتها 16 دولة، بلغت 655.9 مليون دولار. ورغم أن هذا قد يوحي بأن الصندوق ليس صندوقاً فارغاً، فإن التعهدات في الواقع هزيلة: إذ إننا نحتاج إلى أضعاف هذا المبلغ للاستجابة للتكاليف الحقيقية للخسائر والأضرار بحلول عام 2030.

في يونيو/حزيران 2024، قدمت الدول النامية والمراقبون في بون، ألمانيا، توصيات مختلفة لتعزيز تنفيذ ترتيبات تمويل الخسائر والأضرار الجديدة. تضمنت التوصيات، التي عُرضت خلال [حوار غلاسكو الثالث والأخير بشأن الخسائر والأضرار](#) في الدورة الستون للهيئات الفرعية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (SB60)، تحسين التنسيق والاستفادة من الآليات القائمة وضممان اتباع نهج شامل للخسائر والأضرار الاقتصادية وغير الاقتصادية. كما أكدت الدول النامية على أهمية الشمولية والنهج القائم على حقوق الإنسان في مجال التعلم والتطوير والحفاظ على الزخم من خلال الحوارات رفيعة المستوى. كما حثت على تعزيز التعهدات المالية وتبسيط الوصول إلى الأموال وتوفير التمويل في شكل منح. وعلى ذلك، تم تسليط الضوء على الحاجة إلى أن يكون الحوار رفيع المستوى بمثابة منصة للمناقشة المستمرة حول التآزر والتماسك ومعالجة الاحتياجات العملية للمجتمعات الضعيفة.

وفي دبي، وافقت الحكومات أيضاً على الاقتراح الذي تقدمت به وكالتان تابعتان للأمم المتحدة - مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - على [استضافة أمانة شبكة سانتياغو للخسائر والأضرار](#)

The Secretariat of the Santiago Network for Loss and Damage (SNLD) بشكل مشترك. وهذا يمهد الطريق نحو إنشاء سريع لشبكة سانتياغو، والتي تم الاتفاق عليها في مؤتمر الأطراف الخامس والعشرين (COP25) في مدريد، والتي ستحفز المساعدة الفنية للمنظمات والهيئات والشبكات والخبراء المعنيين، لتنفيذ النهج ذات الصلة لتجنب الخسائر والأضرار والحد منها ومعالجتها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، في الدول النامية المعرضة بشكل خاص للآثار السلبية لتغير المناخ.

إن الخسائر والأضرار المرتبطة بالمناخ تقوض حقوق الأفراد والمجتمعات في التنمية، خاصة في الدول النامية. ومن الأهمية القصوى بالنسبة لدول العالم الشمالي أن تضمن للمجتمعات الضعيفة أن تتمكن من تحقيق حقها الإنساني في التنمية.



أهم الأولويات

- ❖ يتعين على الأطراف ضمان أن يوفر إطار حوكمة الخسائر والأضرار الجديد المساعدة الفنية والدعم المالي بالفدر اللازم لتلبية احتياجات الدول النامية والمجتمعات الأكثر تضرراً من أزمة المناخ.
- ❖ يتعين على الصندوق أن يعطي الأولوية للمنح لمنع إضافة أعباء ديون جديدة إلى الدول المعرضة لتغير المناخ والدعم. ويجب أن يكون الدعم متاحاً وشفافاً وتشاركياً، مما يضمن أن تكون احتياجات وحقوق المجتمعات المتضررة في صميم عمليات صنع القرار.
- ❖ ينبغي أن تستند سياسات الصندوق إلى مبادئ المساواة والشمول وإمكانية الوصول وعدم التمييز، مع التركيز على دعم الفئات الضعيفة والمهمشة، وخاصة النساء والشعوب الأصلية.
- ❖ يتعين على الدول المتقدمة تمويل صندوق الخسائر والأضرار بما يتماشى مع الاحتياجات المتزايدة وبما يتناسب مع المسؤولية التاريخية عن إشعال فتيل أزمة المناخ. ويتعين على دول العالم الشمالي أن يتقدم بتعهدات أكبر بكثير لتلبية احتياجات المجتمعات المعرضة لخطر تغير المناخ وتعبئة مصادر تمويل مبتكرة مثل فرض ضرائب على الكربون المفروضة على شركات الوقود الأحفوري.
- ❖ يجب تضمين تمويل الخسائر والأضرار في استراتيجيات الجودة الوطنية مع هدف فرعي مخصص لتأمين موارد جديدة وإضافية وقابلة للتنبؤ وكافية لتحدياتها المحددة.
- ❖ يجب أن تحتوي شبكة سانتياغو للخسائر والأضرار على موارد مستدامة وقابلة للتنبؤ وكافية - مالية وفنية وبشرية - لتعزيز قدرة الدول على الاستجابة للخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ.
- ❖ ينبغي للأطراف إدراج الخسائر والأضرار في جولاتها المقبلة من المساهمات المحددة وطنياً (NDCs)، بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بتقديرات التكلفة من أجل دفع التمويل المتوقع والكافي.

تعويضات الخسائر والأضرار هي حق من حقوق الشعوب



© 2024 Captain Asafuzzaman/CARE

نوروناهار، 44 عامًا، أم عمياء لأربعة أطفال في سارانخولا، إحدى أكثر المناطق عُرضة للكوارث في بنغلاديش. في عام 2020، أحدث إعصار أمفان 2020 دماراً شديداً، مما أدى إلى تدمير منزلهم الهش. بعد سنوات، ظهر بصيص أمل عندما تلقت نوروناهار تعويضاً من منظمة CARE من خلال مشروع V20 للخسائر والأضرار، بقيمة 210000 تاكا بنغلاديشية (ما يعادل 1944 دولاراً أمريكياً). مكنت المنحة نوروناهار وعائلتها من إعادة بناء حياتهم، بدءاً من إنشاء منزل مقاوم للكوارث، والذي يراعي القيود المادية. نوروناهار وعائلتها يعرفون أنهم الآن مجهزون بشكل أفضل لمواجهة العاصفة ودعمهم للتكيف مع المناخ المتغير. تعد بنغلاديش سابع أكثر دولة في العالم عرضة للتأثر بالمناخ، والخسائر الاقتصادية الناجمة عن الصدمات الناجمة عن تغير المناخ هائلة؛ فخلال الفترة 2016-2021، أدت الكوارث المناخية إلى تآكل ما بين 0.8 إلى 1.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وبما أن الخسائر والأضرار تتزايد باستمرار، فإن التعويض هو حق من حقوق العدالة المناخية، ويجب أن يتم تمويل الخسائر والأضرار في الوقت المناسب؛ فالمجتمعات المتضررة من الكوارث لا يمكنها الانتظار لسنوات.

أهم الأولويات



تعويضات الخسائر والأضرار هي حق من
حقوق الشعوب

التخفيف من آثار تغير المناخ لتحقيق العدالة المناخية

5

ترتفع درجة حرارة كوكبنا. ففي الفترة من عام 2013 إلى عام 2023، كانت درجات الحرارة المتوسطة العالمية أعلى بمقدار 1.19 إلى 1.22 درجة مئوية عن مستويات ما قبل الصناعة، مما يجعلها أعلى من متوسط درجات الحرارة العالمية في عام 2023 بنحو 1.19 إلى 1.22 درجة مئوية مما يجعله العقد الأكثر دفئًا على الإطلاق. في العام بين فبراير 2023 ويناير 2024، تجاوزت درجة الحرارة العالمية لأول مرة على الإطلاق درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة على مدار 1.5 عام كامل. حطم عام 2023 جميع الأرقام القياسية المناخية، حيث كان العام الأكثر دفئًا على وجه الأرض، وكان مصحوبًا بمستويات غير مسبوقة من إنتاج الوقود الأحفوري وانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري التي بلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق.

يوضح هذا الاتجاه مدى صعوبة التحدي المتمثل في الحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة دون 1.5 درجة مئوية، حيث أكدت الأبحاث وقرارات مؤتمر الأطراف بوضوح الفجوة في العمل. ووفقًا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC، يتعين أن تصل الانبعاثات إلى ذروتها بحلول عام 2025 كحد أقصى، وأن تنخفض بنسبة 43% بحلول عام 2030، من أجل البقاء ضمن حاجز 1.5 درجة مئوية.

أشار قرار التقييم العالمي (GST) Global Stocktake في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP 28) إلى أن 80% من ميزانية الكربون المرتبطة باحتمالية 50% للحفاظ على درجات الحرارة العالمية أقل من هدف 1.5 درجة مئوية قد استنفدت بالفعل. يكشف تحليل تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2023 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن التنفيذ الكامل للمساهمات الوطنية المحددة غير المشروطة قد يضع العالم على المسار الصحيح لارتفاع درجات الحرارة إلى 2.9 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة بحلول نهاية هذا القرن. وحتى التنفيذ الكامل للمساهمات الوطنية المحددة المشروطة الحالية من شأنه أن يضع الأرض على المسار الصحيح لارتفاع درجات الحرارة بمقدار 2.5 درجة مئوية.

ورغم أن مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP 28) نجح في التوصل إلى اتفاق بشأن التحول إلى الوقود الأحفوري، فإنه فشل في الالتزام بمبدأ المسؤولية التاريخية، حيث جنت الدول الغنية ذات الانبعاثات العالية أرباحًا من توسيع إنتاج النفط والغاز والفحم، بحجة "التخلص التدريجي" و"الوقود الانتقالي". وفي الواقع، يعد الانطلاق نحو مسار التنمية الاقتصادية المنخفضة الكربون يعد أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة لجميع الدول، وخاصة تلك التي تتحمل المسؤولية التاريخية.

وتعتقد منظمة CARE اعتقادًا راسخًا أن التخفيف المحلي والحد الفعلي من الانبعاثات يجب أن يكونا من الأولويات. ويشمل هذا سرعة التحول بعيدًا عن الوقود الأحفوري والتحول إلى الطاقات المتجددة المستدامة، والطاقة التي توفر فرص عمل شاملة في صناعة الطاقة المتجددة. فإن فوائد اتخاذ هذه الإجراءات تفوق التكاليف المرتبطة بها: فالتحول يحتاج إلى حوالي 266 تريليون دولار، وهو عُشر الخسائر المتوقعة الناجمة عن تغير المناخ والتي تبلغ 2328 تريليون دولار، مما قد يساعد في تجنب أضرار بقيمة 1266 تريليون دولار مقارنة باستمرار في الوضع المعتاد بين عامي 2025 و2100. ولا بد من تعزيز المشاركة الهادفة والشاملة والمتنوعة للنساء والفتيات بكل تنوعهن، على جميع مستويات تطوير أنظمة السوق والعمليات التجارية، بدءًا من صناعة القرارات إلى التنفيذ إلى تقاسم الإيرادات والعائدات.

أهم الأولويات

❖ يجب على الحكومات مواصلة المساهمات الوطنية المحددة مع استراتيجيات طويلة الأجل لتحقيق أهداف اتفاق باريس للحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية.

- ❖ إن سد "فجوة الانبعاثات" و"فجوة التنفيذ" يتطلب من جميع الأطراف، وخاصة الدول المتقدمة ومجموعة العشرين، تطوير خطط واستراتيجيات أقوى وأكثر طموحًا في الجولة المقبلة من المساهمات الوطنية المحددة، والمقرر تقديمها في عام 2025، لتحقيق أهداف عامي 2030 و2035. خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في مسارات متسقة تهدف إلى الحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة عند 1.5 درجة مئوية.
- ❖ يجب على الدول المتقدمة أن تدعم الدول النامية من خلال وسائل التنفيذ، مثل التمويل الإضافي والميسور التكلفة والمتاح، وتطوير التكنولوجيا للالتزام بأهداف خفض الانبعاثات بما يساهم في إدارة تأثيرات المناخ بشكل أفضل والحد من ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية.
- ❖ على المساهمات الوطنية المحددة الجديدة الالتزام برفع أهداف خفض الانبعاثات وضمان أن تكون هذه الأهداف شاملة وقوية، مع علامات طاقة خاصة بالقطاعات، بهدف مضاعفة قدرة الطاقة المتجددة ثلاث مرات والانتقال بعيدا عن جميع أنواع الوقود الأحفوري، مع اتباع نهج يشمل المجتمع بأكمله.
- ❖ ويتعين على الترويكَا - أذربيجان والبرازيل والإمارات العربية المتحدة - تسهيل المناقشة ودفعها نحو تنفيذ قرارات التزام التقييم العالمي (GST)
- ❖ يتعين على الحكومات تعزيز أهدافها البيئية من خلال مواءمة المساهمات الوطنية المحددة الجديدة مع إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي (KM-GBF) بالإضافة إلى التزام التقييم العالمي بتبني "جهود معززة" لوقف إزالة الغابات وتدهورها وتحويل النظم الإيكولوجية بحلول عام 2030. هذا أمر بالغ الأهمية للتوافق مع بند اتفاق باريس الذي ينص على أن يتعين على الأطراف اتخاذ إجراءات للحفاظ على خزانات الكربون وتعزيزها، مثل الغابات والأراضي الخثية، ويجب أن يتم ذلك من خلال قيادة مجتمعية تستند إلى حقوق الإنسان. كما يشير إلى أن فوائد نهج الأراضي والنظم الإيكولوجية المستدامة تتجاوز بكثير تأثير انبعاثاتها ويجب تقديرها بشكل مناسب.
- ❖ ينبغي للأطراف تكثيف دعمها للتدابير العادلة والمرنة في إطار نهج أنظمة الغذاء يأخذ في الاعتبار الانبعاثات خارج نطاق الإنتاج الزراعي، بما في ذلك تلف الأغذية وإهدارها، والتجهيز والنقل، والاستهلاك، وفقدان التنوع البيولوجي، وتغير استخدام الأراضي. وهذا أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التخفيف والتكيف مع ضمان الأمن الغذائي والتغذوي المحلي والوطني والعالمي. وقد أثبتت التدخلات التي تهدف إلى بناء اقتصادات دائرية حيوية (أي استخدام مخلفات الغذاء للطاقة أو الأسمدة) أو تعزيز سلاسل التوريد المحلية فعاليتها في مجالات الإنصاف والمرونة وانبعاثات المناخ، ومن ثم ينبغي توسيع نطاقها.
- ❖ ينبغي للأطراف دعم الأنظمة الصحية لخفض انبعاثات الكربون داخل المستشفيات والعيادات، على سبيل المثال، من خلال الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة.
- ❖ ينبغي لجميع أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن تتفق على التخلص التدريجي السريع والعاقل من الوقود الأحفوري في جميع القطاعات بحلول عام 2050 على أقصى تقدير، بما يتماشى مع حد درجة الحرارة 1.5 درجة مئوية.
- ❖ وينبغي للحكومات والشركات اتخاذ إجراءات إضافية لتسريع عملية إزالة الكربون من القطاعات ذات الانبعاثات العالية مثل الشحن، والطيران، والزراعة.

شكر وتقدير

قام مركز العدالة المناخية لمنظمة CARE (CJC) بتنسيق تطوير وتجميع ورقة الموقف الخاصة بمؤتمر الأطراف COP 29. ويشكر المركز دعم الزملاء عبر الاتحادات الذين قدموا المعلومات ذات الصلة والمدخلات والمراجعة. التصميم من تنفيذ لي غينيت فوينتس، CJC.

للمزيد من المعلومات، يمكنكم الاتصال بـ:
مركز العدالة المناخية لمنظمة CARE (CJC)
باركسترات 19، JD 2514، لاهاي، هولندا.
www.careclimatechange.org